الأمم المتحدة

A/63/181

الجمعية العامة

Distr.: General
28 July 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٥٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٢ استعراضا للتطورات الأخيرة في مجال الديون الخارجية للبلدان النامية، ويتناول بالوصف التقدم المحرز في مبادرتي تخفيف عبء الدين وفي إعادة جدولة الديون المستحقة لنادي باريس. ويبيّن أن متوسط نسب ديون البلدان النامية استمر في التحسن خلال عام ٢٠٠٧، لكن مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان. وتشهد عدة بلدان منخفضة الدخل عجزا في حسابها الجاري وتواجه تدهورا في وضعها الخارجي. ويتناول التقرير أيضا بالدراسة التفاعل فيما بين القدرة على تحمل الدين الخارجي والدين العام الداخلي، ويستعرض التقدم المحرز في مساعي بناء قدرات إدارة الدين في البلدان النامية.

* A/63/150.

250808 220808 08-44151 (A)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١	٣
ثانيا –	الاتجاهات الحديثة	٢-١٣	٣
ثالثا –	تخفيف عبء الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية	١٤-٢٢	٨
رابعا –	القدرة على تحمل الديون	٢٣-٣٤	١٢
	ألف – القدرة على تحمل الديون الخارجية والديون العامة	٢٧-٣١	١٣
	باء – التفاعلات بين القدرة على تحمل الديون الخارجية والديون العامة	٣٢-٣٤	١٦
خامسا –	استعراض جهود بناء القدرات في مجال إدارة الدين العام المبذولة في الأمم المتحدة وخارجها	٣٥-٤٢	١٧
سادسا –	الاستنتاجات المتعلقة بالسياسة العامة	٤٣-٥٣	٢٠
المرفق			
	مؤشرات الدين الخارجي		٢٤

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة بموجب الفقرة ٢٩ من قرارها ١٨٦/٦٢. ويتضمن تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الدين في البلدان النامية، واستعراضا لجهود بناء القدرات على إدارة الدين، ولا سيما جهود منظومة الأمم المتحدة. ويرمي إلى إيضاح التطورات الجديدة والاتجاهات الرئيسية على مستوى الديون الخارجية وما يتصل بها من ميادين التمويل الإنمائي، وإتاحة أساس يُستند إليه في المداولات بشأن مسائل السياسات ذات الصلة.

ثانيا – الاتجاهات الحديثة

٢ – خلال عام ٢٠٠٧، ازداد إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمبلغ ٣٧٣ بليون دولار، وبلغ مع حلول نهاية العام ٣٥٧ ٣ بليون دولار (انظر المرفق). وقابل هذه الزيادة في إجمالي الدين الخارجي تراكم أكبر للاحتياطيات الدولية التي ازدادت بأكثر من ٠٠٠ ١ بليون دولار منذ عام ٢٠٠٦، فبلغت ٧١٩ ٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وحيث أن معظم الاحتياطيات الدولية يحتفظ بها في شكل صكوك ديون صادرة عن الاقتصادات المتقدمة النمو، فإن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، باعتبارها مجموعة واحدة، لم تكن لها ديون خارجية صافية بحلول عام ٢٠٠٨، بل بلغت أصول الديون الخارجية الصافية التي تحوزها حوالي ٣٥٠ بليون دولار.

٣ – وفاق معدل نمو الاحتياطيات الدولية أيضا معدل نمو الدين القصير الأجل. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، فاقت نسبة الاحتياطيات إلى الدين القصير الأجل التي تحوزها المناطق النامية ككل ٢٥٠ في المائة (وبلغ متوسطها ٤٧٥ في المائة، وتراوحت بين ٢٧٨ في المائة في شرق أوروبا وآسيا الوسطى و ١,٢٨٦ في المائة في جنوب آسيا). غير أن هناك اختلافات كبيرة فيما بين البلدان فيما يتعلق بتراكم الاحتياطيات الدولية. إذ تحتفظ أربعة بلدان (الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند) بثلثي مجموع الاحتياطيات الدولية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتقل الاحتياطيات الدولية لعدة بلدان نامية بكثير عن مستوى دينها الخارجي القصير الأجل.

٤ – وبما أن الناتج القومي الإجمالي شهد نموا أسرع من نمو الدين، انخفضت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتبلغ ٢٤,٤ في المائة، أي أقل بنقطتين من نسبة عام ٢٠٠٦. وعلى مدى نفس الفترة، انخفضت نسبة الديون إلى الصادرات ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات بثلاثة في

المائة. وبينما كان الانخفاض الإجمالي في نسب الديون مماثلا لانخفاضها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فقد طرأ تغيير على التوزيع الإقليمي. ويعزى انخفاض الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لانخفاض زائد عن المتوسط في نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولزيادة في نسبتها في شرق أوروبا وآسيا الوسطى. وعلى مدى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، انخفضت نسب الديون في جميع المناطق بما يتراوح ما بين ١ و ٢ في المائة، وسجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل انخفاض في نسبة ديونها إلى الناتج القومي الإجمالي (٠,٨ في المائة). ويتباين هذا التحسن الضعيف نسبيا مع انخفاض الدين الذي تواصل لمدة عقد من الزمن وأدى إلى انخفاض مستوى الديون الخارجية الأفريقية من ٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي إلى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧.

٥ - غير أن هناك اختلافات كبيرة فيما بين البلدان. ففي نهاية عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي لدى البلدان التي توجد ضمن المئين التسعين من التوزيع ١٠٢ في المائة، ونسبتها لدى البلدان التي توجد ضمن المئين العاشر من التوزيع ١٧ في المائة[(١)]. وفضلا عن ذلك، يتأثر هذان الرقمان اللذان يشكلان متوسطا مرجحا تأثرا شديدا بأداء أكبر البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تمثل خمسة من كبرى هذه البلدان حوالي ٥٠ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي في مجموعة البلدان هذه). ويمثل المتوسط البسيط لنسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان زهاء ٥٥ في المائة، أي ضعف المتوسط المرجح الوارد في المرفق.

٦ - وبالتالي، في حين يكشف متوسط البلدان إجمالا عن انخفاض صاف في الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يتبين من تمحيص الأرقام المتوسطة المسجلة أن تحسن الوضع هذا ناشئ جزئيا عن أداء عدد قليل من البلدان الكبيرة وأداء قلة من البلدان كانت نسب الديون فيها خلال عقد التسعينات عالية للغاية. وفضلا عن ذلك، يعزى تحسن نسب الديون جزئيا للظروف الخارجية الملائمة التي تؤدي دورا هاما في مسار الديون الخارجية للبلدان النامية. ومن شأن قيام أزمة اقتصادية في العالم المتقدم النمو وتزايد تخوف المستثمرين الدوليين من المخاطر أن يعكسا الاتجاه الإيجابي الراهن. والواقع أن هناك فعلا مؤشرات تدل على إمكانية وقوع ذلك. فخلال عام ٢٠٠٧، عانى ثلثا البلدان النامية من تدهور رصيد حسابها الجاري، إذ اختتم ٥٠ في المائة منها السنة بعجز في الحساب

(١) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٨.

الجاري يفوق ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وبلغت نسبة عجز الحساب الجاري لدى ربع البلدان النامية تقريبا أكثر من ١٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي[٢]. ويرجع التباين في أداء الحساب الجاري وحالة الديون الخارجية في البلدان النامية جزئيا إلى الزيادات في أسعار السلع الأساسية والأغذية التي استفاد منها مصدرو السلع الأساسية، ولكنها أثارت مشاكل لدى مستورديها، ولا سيما مستوردو النفط والأغذية من ذوي الدخل المنخفض. وهناك علامات تشير إلى تباطؤ وتيرة التدفقات الخاصة في اتجاه البلدان النامية في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد تواجه بعض البلدان النامية مشاكل في تمويل عجزها.

٧ - وبفضل تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الوحيدة التي شهدت انخفاضا في القيمة الاسمية لمجموع ديونها (من ٢٣٠ بليون دولار في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ إلى ١٩٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٧). غير أن البيانات المتعلقة بالقيمة الاسمية لحجم تخفيف عبء الدين يمكن أن تخلف انطباعا مضللا عن مدى التغير الحقيقي في قيمة الديون الخارجية للبلدان النامية. فتقييم حجم تخفيض الديون الحقيقي الناتج عن تخفيف عبء الدين عملية معقدة تتطلب الأخذ بعدة افتراضات، ولكن بعض الدلائل تشير إلى أن الحجم الحقيقي لتخفيض الديون الناتج عن مبادرتي تخفيف عبء الدين على مدى الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٣ أقل بحوالي ٥٠ في المائة من القيمة الاسمية لحجم تخفيف عبء الدين المحقق على مدى الفترة نفسها. وتتمثل مسألة هامة أخرى في مبدأ الموارد الإضافية. فقد جاء في توافق آراء مونتيري[٣] أنه ينبغي تمويل عملية تخفيف عبء الدين بالكامل بموارد إضافية، ولكن الأبحاث التي أجريت مؤخرا تظهر عدم وجود أي دليل واضح على ذلك[١].

٨ - ويتعلق أحد الأنماط الهامة الأخرى بتوزيع الدين. ففي أواخر عقد التسعينات، كانت نسبة ٤٨ في المائة من مجموع ديون البلدان النامية الخارجية الطويلة الأجل مستحقة لدائنين من القطاع الخاص (بينما كانت نسبة ٥٢ في المائة المتبقية مستحقة للدائنين الرسميين والمتعددي الأطراف والثنائيين)؛ وبحلول عام ٢٠٠٧، بلغت هذه الحصة ٧٥ في المائة. وفي أثناء ذلك، زادت حصة مجموع الديون الخارجية الطويلة الأجل التي تعاقد بشأنها مقترضو القطاع الخاص من ٢٠ في المائة إلى ٤٨ في المائة، وانخفضت حصة الدين العام والمكفول

(٢) البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، ٢٠٠٨ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨).

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II-A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

حكوميا من ٨٠ في المائة إلى ٥٢ في المائة. وأكبر حصة من الديون الخارجية الطويلة الأجل المستحقة لدائنين من القطاع الخاص (٩٢ في المائة)، فضلا عن الديون المستحقة على مقترضي القطاع الخاص (٧١ في المائة) هي حصة منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى. وتحتل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موقعا في أقصى الطرف المقابل من الطيف بنسبتي ٣٧ في المائة و ١٤ في المائة على التوالي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، سددت عدة بلدان نامية متوسطة الدخل ديونها مقدما للدائنين الرسميين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ونتيجة لذلك، انخفض صافي الإقراض الرسمي بمبلغ ٧٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ وبمبلغ ٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. وعلى مدى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، زاد صافي إقراض مجموعة البنك الدولي بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار (الفارق بين انخفاض إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ ٤,٤ بلايين دولار وزيادة إقراض المؤسسة الإنمائية الدولية بمبلغ ٥,٢ بلايين دولار)[٢].

٩ - وبينما شهدت المستويات الإجمالية للديون انخفاضا، زاد في عام ٢٠٠٧ صافي تدفقات القطاع الخاص الداخلة إلى البلدان النامية تريليون دولار واحد (بزيادة ٢٧٠ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٦). وكانت نسبة ٦٠ من المائة تقريبا من هذه التدفقات في شكل تدفقات رؤوس الأموال، ونسبة ٤٠ في المائة المتبقية في شكل تدفقات الديون، علما بأن القروض المصرفية شكلت زهاء ثلاثة أرباع تدفقات ديون القطاع الخاص الطويلة الأجل (أي أقل من نسبة ٨٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٦)[٢]. وفي عام ٢٠٠٧، زادت مجددا إصدارات البلدان النامية من السندات الدولية التي كانت قد تباطأت في عام ٢٠٠٦. وحجبت هذه الزيادة الإجمالية تراجعا في إصدارات بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مقابل زيادة أكبر في إصدارات بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى (مثلت هذه المنطقة ٥٠ في المائة تقريبا من السندات الدولية الصادرة في عام ٢٠٠٧ عن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية). وبينما يلجأ عدد متزايد من البلدان النامية إلى إصدار السندات على مستوى سوق رأس المال الدولية، لم يسبق لثلثي هذه البلدان تقريبا أن أصدرت هذه السندات.

١٠ - ويعزى انخفاض الديون الخارجية العامة جزئيا إلى فوائض ميزانيات البلدان النامية وانخفاض مجموع ديونها العامة، ولكن يعزى أيضا إلى اتباع استراتيجية لإدارة الدين ترمي إلى وضع حد للدين الخارجي وتعويضه بصكوك الديون الصادرة محليا. ففي عام ١٩٩٤، أُصدر حوالي ٣٠ في المائة من مجموع صكوك ديون البلدان النامية العامة على المستوى المحلي؛

وبحلول عام ٢٠٠٥، كانت حصة الدين الداخلي قد زادت لتبلغ ٤٠ في المائة[٤]. ورغم انعدام بيانات أحدث عهدا عن كافة البلدان النامية، تشير بعض الدلائل إلى أن هذا الاتجاه استمر على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ولا سيما في البلدان الكبيرة ذات الأسواق الناشئة. وتنشأ عن هذه التغيرات في توزيع الديون الخارجية والعامة آثار هامة على القدرة على تحمل الدين نظرا إلى أن اختلاف أنواع الديون يؤدي إلى التعرض لأوجه ضعف مختلفة (انظر A/62/151).

١١ - ورغم أن التحول من الاقتراض الخارجي إلى الاقتراض الداخلي يتم في إطار قرار إدارة الدين الذي تتخذه البلدان النامية، فإن العوامل الخارجية أدت دورا في ذلك، ولو كانت الظروف العالمية مختلفة لكان هذا التحول أصعب. فقد ساعدت الظروف الخارجية المواتية البلدان النامية في تعزيز سوق الديون الداخلية لديها لسببين اثنين على الأقل، يتمثل أولهما في أن فوائض الحساب الجاري حدّت من حاجة البلدان النامية إلى الموارد الخارجية، وثانيهما في أن أسعار الفائدة المنخفضة وغزارة السيولة العالمية دفعت بعدة مستثمرين إلى السعي إلى تحقيق عائدات في أسواق جديدة وزيادة ما يحوزونه من صكوك محلية صادرة عن البلدان النامية[٥]. وليس من الواضح إن كان هذا الاتجاه سيتواصل في ظل المناخ الحالي المتسم بندرة أكبر في السيولة.

١٢ - ويشكل الاضطراب المرتبط بأزمة القروض العقارية بسعر المخاطرة التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية أهم حدث مالي طرأ خلال الإثني عشر شهرا الماضية. وقد تبين أن هذه الأزمة أكثر عمقا ورسوخا مما كانت قد توقعته جهات عديدة، وتؤدي نتائجها إلى آثار سلبية على النمو في البلدان المتقدمة النمو. ولا يزال النمو في العالم النامي يسير بخطى حثيثة، ولم تسر أي عدوى مالية من البلدان المتقدمة النمو إلى العالم النامي[٦]. لكن مخاطر تدهور الوضع تتزايد إلى حد كبير. فإذا امتدت أزمة السيولة لتطال سوق ديون الأسواق الناشئة، فقد تواجه البلدان النامية زيادة فجائية في تكاليف التمويل التي تتحملها. واعتبارا لكون البلدان النامية تتمتع بوضع خارجي أقوى، فلن تكون آثار هذه الزيادة في تكاليف التمويل بالشدة التي كانت عليها آثار الأزمات المالية التي شهدها النصف الثاني من عقد

(٤) U. Panizza، ''الديون العامة الداخلية والخارجية في البلدان النامية''، ورقة مناقشة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٨٨ (٢٠٠٨).

(٥) يفترض أن تصنف حيازات المستثمرين الأجانب من الصكوك الصادرة محليا باعتبارها دينا خارجيا وليس دينا داخليا، ولكن نادرا ما تصنف على هذا النحو (انظر A/62/151).

(٦) في أعقاب نشوء الأزمة، شكلت زيادة الفوارق بين عائدات السندات السيادية في الأسواق الناشئة حوالي ثلث زيادة الفوارق بين عائدات سندات الشركات العالية الصادرة في الولايات المتحدة.

التسعينات، ولكنها قد تؤدي مع ذلك إلى وقوع مشاكل، ولا سيما في البلدان النامية ذات العجز الكبير في الحساب الجاري. وفي هذا الصدد، تعتبر البلدان غير المصدرة للنفط في شرق أوروبا وآسيا الوسطى أقل البلدان مناعة. غير أن مواطن قلة المناعة لا تقتصر على هذه المنطقة، لأن معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تزال تعاني من عجز في حساباتها الجارية.

١٣ - وكشف انهيار سوق القروض العقارية بسعر المخاطرة عن هشاشة القطاع المالي العصري. ففي نهاية الأمر أدت الصكوك المالية المعقدة التي استحدثت في السنوات الأخيرة إلى انتشار أثر الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر عبر القارات والمؤسسات والأسواق، بدلا من الحد من المخاطر. وأبرزت الأزمة أيضا المشاكل المرتبطة بقلة الشفافية التي تتسم بها الصكوك المالية المشتقة، وأظهرت أن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية التي ينبغي أن تحل المشاكل المتصلة بالإعلام وأن تعزز الشفافية، لم تقم بالدور المفترض أن تضطلع به[٧]. وينبغي أن تدفع هذه الأحداث بالبلدان النامية إلى التأني للتفكير في أي سبيل لتنمية القطاع المالي وأي مستوى من التطور يلائمان أكثر مستوى التنمية فيها.

ثالثا - تخفيف عبء الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية

١٤ - منذ بداية عام ٢٠٠٧، تواصل إحراز التقدم في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بوتيرة أبطأ. وما فتئ متوسط المدة التي يتطلبها انتقال البلدان من مرحلة اتخاذ القرار إلى مرحلة الإنجاز يتزايد، إذ يكاد يبلغ ٤ سنوات حاليا (مقابل سنتين بالنسبة إلى البلدان التي شاركت في المبادرة الأصلية). وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، لم يبلغ مرحلة الإنجاز سوى ما يزيد بقليل عن نصف البلدان المؤهلة البالغ عددها ٤١ بلدا (٢٣ بلدا)، وبلغت ١٠ بلدان منها مرحلة انتقالية بين اتخاذ القرار والإنجاز وبلغت ٨ بلدان مرحلة ما قبل اتخاذ القرار. وابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغت ثلاثة بلدان مرحلة اتخاذ القرار هي أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا، وبلغ بلدان هما سان تومي وبرينسيبي، وغامبيا مرحلة الإنجاز. ويعاني العديد من البلدان التي لم تبلغ بعد مرحلة اتخاذ القرار من النزاعات، وتعوق الحالة السياسية و/أو الأمنية فيها إحراز التقدم.

(٧) A/61/152، الفقرات ٢٢-٢٧. أوردت دراسة الأونكتاد عن التطورات الأخيرة في الأسواق المالية العالمية (TD/B/54/CRP.2) تحليلا مبكرا للأزمة.

١٥ - واستفادت جميع البلدان عند بلوغها مرحلة الإنجاز من إلغاء ١٠٠ في المائة من المطالبات بديونها المتعددة الأطراف غير المسددة المستحقة لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، وفي الآونة الأخيرة، لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية وذلك في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ومع أن هذه المؤسسات المالية الإقليمية تغطي معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فلن تستفيد هذه البلدان جميعها بشكل متساو نظرا لأن مصرف التنمية الآسيوي لا يشارك حاليا في المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

١٦ - وتتسم هذه المبادرة بالتفاوت؛ فبإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت مرحلة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعدم إتاحة أي تخفيف لعبء الدين لفائدة البلدان الفقيرة المتوسطة الدائنية، لا تكافئ المبادرة المتعددة الأطراف البلدان المنخفضة الدخل التي تتمكن من إبقاء مستويات ديونها منخفضة. ولا يعني هذا أن البلدان المثقلة بالديون ينبغي ألا تستفيد من المبادرة المتعددة الأطراف، بل أنه ينبغي لجميع البلدان المنخفضة الدخل أن تستفيد منها، وألا تقتصر المشاركة على البلدان المثقلة بالديون.

١٧ - وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، خفضت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين القيمة الصافية الحالية للديون في البلدان التي بلغت مرحلة ما بعد اتخاذ القرار بمبلغ ٩٦ بليون دولار، وأدت المبادرتان دورا هاما في خفض نسب الديون في البلدان المشاركة. وعلى سبيل المثال، انخفض متوسط نصيب الفرد من خدمة الدين من ٩,٢ دولارات في عام ٢٠٠٠ إلى ٦ دولارات في عام ٢٠٠٥. وانخفض متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من ١٨ في المائة في مرحلة اتخاذ القرار إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، ويتوقع أن يبلغ ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١١[٨]. وأتاح تخفيض حجم خدمة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون زيادة الإنفاق في المجال الاجتماعي بما يتسق والأولويات الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هناك اختلافات كبيرة فيما بين البلدان، إذ تتراوح نسبة حصة تخفيض حجم خدمة الدين من الناتج القومي الإجمالي ما بين ٠,٣ في المائة في زامبيا و ١,٨ في المائة في غيانا. وفضلا عن ذلك، فإن عدة بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لم تشملها مبادرتا تخفيف عبء الدين الراهنتان، ولكنها تواجه مشاكل عويصة من حيث القدرة على تحمل الديون وتخضع لقيود شديدة على مستوى تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا.

(٨) المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي، المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين: حالة التنفيذ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

لقيود شديدة على مستوى تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. وينبغي إدراج هذه البلدان في مبادرات تخفيف عبء الدين في المستقبل.

١٨ - ورغم أن تخفيف عبء الدين الذي أتيح في إطار المبادرتين أدى إلى تحسين نسب الديون لدى البلدان المستفيدة، يشير التقرير المتعلق بحالة تنفيذ المبادرتين لعام ٢٠٠٧[٨] إلى أن أكثر من نصف البلدان التي توجد في مرحلة ما بعد الإنجاز لا تزال تعتبر عرضة لخطر العجز عن تسديد الديون إما بمستوى معتدل أو عال، ولم تصنف سوى ١٠ بلدان من أصل ٢٢ بلدا بلغ مرحلة ما بعد الإنجاز في الفئة المعرضة لخطر محدود. ويشير ذلك إلى أن إتاحة تخفيف عبء الدين لن يكفل وحده بلوغ البلدان التي توجد في مرحلة الإنجاز مستويات القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل. ولا تزال هذه البلدان تواجه عدة تحديات منها زيادة تنويع الصادرات، وتمويل استراتيجيات الحد من الفقر، ومعالجة الصدمات الخارجية، وتحسين استخدام الموارد، واعتماد ممارسات فعالة في إدارة الدين.

١٩ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقديم الدعم إلى البلدان المدينة في التحضير لمفاوضاتها بشأن إعادة جدولة أو إعادة هيكلة الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. ومنذ التقرير الأخير، أعادت أربعة بلدان جدولة ديونها مع الدائنين الأعضاء في نادي باريس، وشهد مجال دفع الديون مقدما وتسوية العلاقات مع هؤلاء الدائنين بعض النشاط. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت غامبيا مرحلة الإنجاز، وقام الدائنون الأعضاء في نادي باريس بإلغاء مجموع ديونها السابقة لتاريخ الانقطاع عن التسديد، فضلا عن ٨٦ في المائة من مجموع ديونها المتراكمة فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٩. واجتمع الدائنون الأعضاء في نادي باريس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ للنظر في مسألة تخفيف عبء ديون غينيا. واتفقوا على إعادة جدولة مدفوعات الديون السابقة لتاريخ الانقطاع عن التسديد المستحقة فيما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفقا لشروط كولونيا، وعلى تأجيل دفع متأخرات الديون القصيرة الأجل المتراكمة والسابقة لتاريخ الانقطاع عن التسديد حتى عام ٢٠١١. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعادت ليبريا جدولة ديونها المستحقة لنادي باريس على إثر بلوغها مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أعادت توغو جدولة ديونها المستحقة لنادي باريس وفقا لشروط نابولي، ويتوقع أن تبلغ مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٢٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، قبل الدائنون الأعضاء في نادي باريس عرض غابون أن تسدد مقدما ديونها غير المستحقة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعيدت جدولتها في

اجتماعات الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ وذلك بقيمتها الاسمية. وأنجزت هذه العملية في أوائل عام ٢٠٠٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قبل الدائنون الأعضاء في نادي باريس عرض الأردن بأن يسدد ديونه مقدما، وتم ذلك في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعلنت أنغولا أنها ستصفي كافة متأخراتها المستحقة لتسوي علاقاتها مع الدائنين الأعضاء في نادي باريس. ومهد هذا الإجراء الطريق أمام الدائنين المذكورين لاستئناف منح اعتمادات التصدير إلى أنغولا.

٢١ - وإضافة إلى مبادرتي تخفيف عبء الدين، تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا هاما في تمويل التنمية وفي السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وجهت نداءات متكررة إلى الجهات المانحة من أجل زيادة المساهمات في المساعدة الإنمائية الرسمية لتبلغ نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة من الدخل القومي الإجمالي، وأعيد تأكيدها بالأمس القريب خلال مؤتمر قمة الألفية. ويتوقف النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على إتاحة تمويل كاف لتحقيق هذه الأهداف بالتحديد، ولكن دون استثناء الأهداف الإنمائية الأخرى.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠٧، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ١٠٣,٧ بلايين دولار، أي بنقصان نسبته ٨,٤ في المائة في هذه المساعدة من حيث قيمتها الحقيقية. ومثل تخفيف عبء الدين ما يقرب من ثلثي الزيادة الفجائية في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٥ حينما بلغ مجموعها الكلي أقصى حد له (١٠٧,١ بلايين دولار)، وهو ما يمثل حوالي ٣٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويعزى الانخفاض الحالي المسجل في مجموع هذه المساعدة إلى إجراء نادي باريس عمليات ضخمة بشكل استثنائي لتخفيف عبء الدين لفائدة العراق ونيجيريا في عام ٢٠٠٥. وبينما زاد مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناء تخفيف عبء الدين، بنسبة ٢,٤ في المائة، بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي ٠,٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٧، أي أقل من مستواها في أوائل عقد التسعينات، وأقل من هدف ٠,٣٥ في المائة المحدد لعام ٢٠١٠. ووفقا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن معظم البلدان المانحة ليست في سبيلها إلى الوفاء بالالتزامات المحددة لعام ٢٠١٠[٩].

(٩) http://www.oecd.org/document/8/0,3343,en_2649_201185_40381960_1_1_1_1,00.html.

رابعا – القدرة على تحمل الديون

٢٣ – يوجد إطاران معياريان لتقييم قدرة البلدان النامية على تحمل الديون. وقد وضع صندوق النقد الدولي الإطار الأول الذي يركز على البلدان المتوسطة الدخل. واشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وضع الإطار الثاني الذي يركز على البلدان المنخفضة الدخل. وينطلق الإطاران من صياغة سيناريو أساسي قائم على إسقاطات طويلة ومتوسطة الأجل لمسار متغيرات السياسات والاقتصاد الكلي التي تستخدم في تقييم مدى استدامة نسب الديون. وتتمثل الخطوة الثانية في إخضاع النموذج لاختبار الإجهاد باستخدام افتراضات مختلفة بشأن مسار متغيرات السياسات، والالتزامات الطارئة، والعوامل الخارجية، وتطورات الاقتصاد الكلي من أجل تحديد سقف مسار الديون في المستقبل. ثم يُستخدم توزيع احتمالات المسار المتوقع لنسبة الديون بمثابة نظام للإنذار المبكر يفضي إلى تقديم المشورة في مجال السياسات إلى البلدان التي تسير في طريق عدم القدرة على تحمل الديون.

٢٤ – ووجه الاختلاف الرئيسي بين الإطارين يتصل بتعريف عتبات الديون. فصندوق النقد الدولي يرى فيما يخص البلدان المتوسطة الدخل أن احتمال ''تصحيح'' مسار الديون يتزايد بشكل كبير حينما تفوق الديون الخارجية ٤٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. غير أنه لا يحدد صراحة العتبة التي تعتبر الديون غير محتملة لدى تخطيها. ولكن هذه العتبات تشكل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر إطار القدرة على تحمل الديون الخاص بالبلدان المنخفضة الدخل، ويسترشد بها أيضا في تخصيص منح المؤسسة الإنمائية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف الأخرى. ويقوم إطار القدرة على تحمل الديون الخاص بالبلدان المنخفضة الدخل بمقارنة التوقعات الطويلة والمتوسطة الأجل لمسار مختلف نسب الديون بعتبات عبء الدين المستندة إلى نوعية السياسات المحددة وفقا لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية الذي يقوم به البنك الدولي. وعلى أساس هذه المقارنة، تصنف البلدان في أربع مجموعات: 'أ' بلدان معرضة لخطر محدود؛ 'ب' بلدان معرضة لخطر معتدل؛ 'ج' بلدان معرضة لخطر شديد؛ 'د' بلدان معرضة للعجز عن تسديد الديون[١٠].

٢٥ – ويقابل استخدام تقييم السياسات والمؤسسات القطرية كمعيار وحيد لتحديد عتبات الديون بعدة انتقادات. فالمجموعات السابقة لمؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية غير

(١٠) تصنف البلدان في فئة البلدان المعرضة لخطر محدود حينما تكون جميع مؤشرات الديون دون عتبة عبء الدين وستظل دونها حتى إذا تعرضت لصدمة سلبية شديدة. وتصنف في فئة البلدان المعرضة لخطر معتدل حينما تكون المؤشرات دون عتبة عبء الدين مع احتمال تجاوز البلد لتلك العتبة إذا تعرض لصدمة سلبية. وتصنف في فئة البلدان المعرضة لخطر شديد حينما تشير توقعات الأساس إلى أن البلد سيتجاوز العتبة. وتصنف في فئة البلدان المعرضة للعجز عن تسديد الديون إذا كانت نسب ديونها قد تجاوزت عتبات عبء الدين.

متاحة للعموم (بيانات بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية وحدها متاحة ابتداء من عام ٢٠٠٥). ونتيجة لذلك، أجريت جميع التحليلات التي تربط بين القدرة على تحمل الدين بتقييم السياسات والمؤسسات القطرية من قبل موظفي البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، ولم يتسن للباحثين الخارجيين اختبار ثبات الصلات بين المتغيرين. ومن المشكوك فيه أيضا ما إذا كان التأثير الكمي لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية على احتمال التعرض لخطر العجز عن تسديد الديون تأثير كبير بما فيه الكفاية لوضع عتبات الديون بالاستناد إليه فقط. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان ذلك التقييم يشكل حقا قياسا للسياسات أم مجرد مؤشر للوقوع في أزمة ديون. وفي حين قد يبدو من المعقول اعتماد تقييم السياسات والمؤسسات القطرية باعتباره أحد المعايير المستخدمة لتحديد عتبات الديون، يبدو تبرير اتباع نهج يستخدم هذا المتغير كمعيار وحيد أمرا أكثر صعوبة.

٢٦ - وتركز عمليات قياس قدرة البلدان النامية على تحمل الديون تقليديا على الدين الخارجي، لكن أزمات الديون التي وقعت منذ عقد التسعينات اتسمت إما بخاصية ضخامة ديون القطاع الخاص الخارجية أو تراكم ديون عامة داخلية كبيرة الحجم. ومن ثم، تركز المناقشات بشأن القدرة على تحمل الدين على تعريفات مختلفة للديون. فبعض راسمي السياسات يضع في الاعتبار مسألة القدرة على تحمل الديون الخارجية ومشكل تحويلها الخارجي المرتبط بها. ويركز البعض الآخر على مسألة القدرة على تحمل الديون العامة ومشكل الميزانية المرتبط بها. غير أن آخرين يحاجون بأن ديون القطاع الخاص الخارجية لا تطرح مشكلا يتعلق بالقدرة على تحمل الدين، وبالتالي لا ينشغلون سوى بالديون العامة الخارجية.

ألف - القدرة على تحمل الديون الخارجية والديون العامة

٢٧ - بما أن معظم الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية مقومة بالعملة الأجنبية، يجب تسديد صافي الدين الخارجي وفقا لشروط تداول السلع والخدمات القابلة للتسويق دوليا[(١١)]. وذلك يعني أن القدرة على تحمل الدين يتعذر تحليلها حينما لا يوضع وجه استخدام الأموال المقترضة في الاعتبار. فمن المرجح أن يكون الاقتراض الخارجي الموجه لتمويل موجة استهلاكية ما اقتراضا لا يمكن تحمله. لكن توجد ظروف يمكن أن تشكل في ظلها حتى الديون المستخدمة لتمويل المشاريع الاستثمارية ديونا لا يمكن تحملها. ويمكن أن يقع ذلك إذا استخدم الدين لتمويل مشروع استثماري يحقق عائدات أقل من سعر الفائدة

(١١) ينطبق هذا الأمر أيضا حينما تكون الديون الخارجية مقومة بعملة البلد نفسه، لكن البلدان التي تصدر العملة المقومة بها ديونها يمكنها أن تحد من قيمتها عن طريق سك العملة.

الذي يكلفه الدين، ولكن يقع أيضا إذا استخدم الدين لتمويل مشروع استثماري يحقق عائدات خاصة أو اجتماعية عالية دون أن يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على قدرة البلد على زيادة إيرادات التبادل الخارجي. وفي هذا السياق بالذات، تؤدي إدارة الديون إدارة سليمة، على نحو يوازي بين هيكل الدين وتدفقات الأموال الخاصة بالمشروع، دورا بالغ الأهمية في ضمان القدرة على تحمل الدين. ويتمثل أحد الاعتبارات الهامة الأخرى في أن فائض الحساب الجاري اللازم لتسديد الدين الخارجي لبلد ما بالقيمة الصافية يستلزم في كثير من الأحيان تخفيض القيمة الحقيقية لسعر الصرف. وبالتالي، يستلزم أي تقييم للقدرة على تحمل الديون الخارجية القيام بتحليل متأن لأحوال أسعار الصرف الحقيقية.

٢٨ - والقدرة على تحمل الديون العامة (أو الاستدامة المالية) أمر يتعلق بوضوح بالقيود التي تخضع لها ميزانيات الحكومات. وفي هذه الحالة، لا ينصب الاهتمام على مشكل التحويل الخارجي، بل على مشكل التحويل الداخلي المتصل بقدرة الحكومة على تحصيل إيرادات ضريبية كافية لخدمة الدين العام. وبديهي أن الحكومة، حينما يستحق عليها دين عام خارجي، تواجه في آن واحد مشكل تحويل داخلي (تحصيل الإيرادات الضريبية) ومشكل تحويل خارجي (تحويل إيرادات الضرائب إلى عملة أجنبية).

٢٩ - وتوجد مجموعة كبيرة من الأدبيات الرامية إلى استحداث اختبارات رسمية للاستدامة المالية، ولكن معظم هذه الاختبارات وضع لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو، وهي لا تنطبق على البلدان النامية التي لا توجد عنها سوى بيانات تاريخية محدودة. ومن ثم، يقوم الممارسون في كثير من الأحيان بتقييم الاستدامة المالية باستخدام مؤشرات ليست راسخة الأساس في النظريات الاقتصادية. ويرتكز المؤشر الأكثر شيوعا للقدرة على تحمل الديون على أساس معادلة تظهر أن نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي تظل ثابتة إذا كان العجز الأولي في الميزانية (أي العجز في الميزانية الذي لا يشمل مدفوعات الفوائد) مساويا لحجم الديون مضروبا في الفرق بين سعر فائدة الدين العام ومعدل نمو الاقتصاد. وعلى الرغم من أن هذا النهج في دراسة الاستدامة المالية بسيط وبديهي، فإنه ينطوي على عديد من المشاكل.

٣٠ - المشكلة الأولى هي أنه يتيح دراسة شروط تثبيت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لا يفصح عن أي شيء بشأن أمثلية هذه النسبة على وجه الخصوص. وفي الواقع، هناك عدة أسباب وجيهة تفسر لماذا قد يحتاج بلد ما إلى وجود عجز وزيادة ديونه أو وجود فائض وخفض ديونه. والمشكلة الثانية هي أن التحليلات المستندة إلى المعادلة المذكورة أعلاه تفترض ضمنا أن عناصرها خارجية من حيث علاقة كل منها بالآخر. بيد أن الحكومة لا تستطيع أن تغير فائضها الأولي وأن تفترض ببساطة أن نمو الناتج القومي الإجمالي

وأسعار الفائدة الحقيقية ستظل دون تغيير. وعلاوة على ذلك، فإن العجز المتكبد من أجل تمويل الاستثمار يرجَّح أن يكون له أثر مختلف على النمو الطويل الأجل فيما يتعلق بالعجز المتكبد لتمويل النفقات الجارية. ومن انخفاض الاستثمارات العامة الذي يحسّن التدفق النقدي الحالي للحكومة يمكن أن يؤدي إلى تدهور في الملاءة على المدى الطويل. ولا يمكن معالجة هذه المشكلة بسهولة عن طريق استبعاد الاستثمار من بين الأهداف المالية، ذلك أن المشاريع الاستثمارية العامة لا تنطوي جميعها على إمكانية تحسين الملاءة المالية في الأجل الطويل. ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث أن البلدان التي لديها قدرات جيدة على إجراء التقييم المسبق للمشاريع الاستثمارية تستطيع اختيار المشاريع التي يمكن أن تحسن الملاءة المالية على المدى الطويل. وعندما يكون ذلك ممكنا، يجب إدراج تحليل القدرة على تحمل الديون ضمن نهج لإدارة الأصول والخصوم. ومن الأرجح أن الاقتراض الذي يزيد من قيمة الأصول في أي بلد يمكن تحمل أعبائه أكثر من الاقتراض الذي يستخدم لتمويل النفقات الجارية أو المشاريع السيئة التصميم.

٣١ - وهناك مشكلة ثالثة هي أنه حتى المؤشر البسيط الوارد وصفه أعلاه يصبح معقدا عندما ندرك أن البلدان النامية كثيرا ما تكون ذات قدرة محدودة على تحصيل الضرائب (بسبب وجود قطاع غير رسمي كبير)، وقاعدة الإيرادات لديها غير مستقرة، وهي معرضة لصدمات خارجية كبيرة تزيد من تقلب نمو الناتج القومي الإجمالي ونسبة خدمة الديون، وتتسم بهيكل ديون معقد مما يجعل عمليات تقدير سعر فائدة ''متوسط'' مستحيلة تقريبا. وفي الواقع، في حين ترتكز ممارسات الاستدامة المالية عادة على تحليل للعجز في الميزانية، هناك أدلة على أن العجز المبلغ عنه يعزى إليه جزء صغير فقط من التفاوت في نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية[١٢]. وهذا يؤكد الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للالتزامات الطارئة والآثار المرتبطة بهيكل الديون على الميزانية العمومية.

باء - التفاعلات بين القدرة على تحمل الديون الخارجية والديون العامة

٣٢ - يتصل أهم التفاعلات بين الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الديون الخارجية بسلوك سعر الصرف. ويستتبع هذا التفاعل مفاضلة غير سهلة بين أمرين. فمن جهة، قد يكون إجراء تخفيض حقيقي لقيمة العملة شرطا لازما لاستعادة القدرة على تحمل الديون الخارجية. ومن جهة أخرى، بما أن الديون الخارجية للبلدان النامية عادة ما تكون بالعملات

(١٢) يعزى ما يربو على ٩٠ في المائة من هذا الفرق إلى الصدمات الخارجية وتأثيرات تحديد قيمة العملة المرتبطة بتركيب الديون. (انظر C. Campos, D. Jaimovich and U. Panizza, “The unexplained part of public debt”, Emerging Markets Review, Vol. 7, No. 3 (2006), pp. 228-243).

الأجنبية، فإن أي تخفيض كبير في قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى طفرة في نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي. ومن ثم، فإن زيادة قيمة العملة يمكن أن يكون له في الوقت ذاته أثر إيجابي على القدرة على تحمل الدين العام، وأثر سلبي على القدرة على تحمل الديون الخارجية. ولا يمثل ذلك مشكلة بالنسبة للبلدان التي يمكنها الاقتراض من الخارج بعملتها الخاصة. ففي هذه الحالة، يمكن أن يكون لتخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي تأثير ايجابي على كل من الدين العام والقدرة على تحمل الديون الخارجية (ما دام تخفيض القيمة لا يؤدي إلى فقدان تام للثقة في العملة، ويولد بالتالي ارتفاعا مفرطا لمعدلات الفائدة). ولهذا السبب يتحول العديد من البلدان من الاقتراض الخارجي إلى الاقتراض المحلي، حتى لو كان الأخير قد ينطوي على سعر أعلى مسبق للفائدة. بيد أن اعتماد سياسة تهدف إلى الاستعاضة عن الديون الخارجية بالديون المحلية يمكن أن يخفض المفاضلة المتصلة بسعر الصرف، ولكنه قد ينطوي على مفاضلات أخرى (إذ يمكن على سبيل المثال أن يؤدي إلى عدم التوافق في مواعيد الاستحقاق). ويجب على مديري الديون اختيار هيكل الديون الأمثل عن طريق إجراء تقييم دقيق لهذه الديناميات.

٣٣ - وتشير هذه التفاعلات بين الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الديون الخارجية إلى أن الدين المحلي ينبغي أن يدرج في صلب عمليات تحقيق القدرة على تحمل الديون. وهذه الممارسة ليست شائعة في الوقت الراهن، لسببين على الأقل. يرجع السبب الأول إلى أنه من الصعب العثور على بيانات عن مستوى الدين المحلي وتكوينه. ويتعلق السبب الثاني بكون الأنواع المختلفة من الديون تسفر عن أوجه ضعف مختلفة، وأنها لا يمكن أن تجمع معا لتشكل نسبة واحدة للديون. ويمكن حل مشاكل البيانات إذا وُجدت الإرادة السياسية للقيام بذلك. والواقع أن عصبة الأمم كانت تجمع بيانات مفصلة عن حجم وتكوين الدين العام المحلي لكل من البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، وقد واصلت الأمم المتحدة جمع ونشر هذه البيانات حتى أوائل الثمانينات[١٣]. ويمكن معالجة مشاكل التجميع عن طريق التوصل إلى نسبة ديون تعطي أوزانا مختلفة للأنواع المختلفة من الديون (انظر A/62/151).

٣٤ - وتشير هذه المناقشة إلى أن تقييم القدرة على تحمل الديون (العام منها والخارجي) هي فن أكثر من كونها عِلما. ولا توجد مؤشرات بسيطة للقدرة على تحمل الديون، وأي تقييم لقدرة بلد ما على الوفاء بالتزاماته في المستقبل يجب أن يكون خاصا بذلك البلد، وأن يستند إلى تحليل دقيق لمتغيرات عدة بما فيها التوقعات بشأن السلوك المستقبلي لأصول

(١٣) C. Reinhart and K. Rogoff, "*The forgotten history of domestic debt*", NBER Working Paper No. 13946 (Cambridge, MA, National Bureau of Economic Research, 2008).

وخصوم البلد. ولما كان معظم الصدمات في نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي يتوقف على تكوين الديون، فإن ذلك يعني أن الإدارة الفعالة للديون يمكن أن تكون في نفس أهمية السياسة المالية.

خامسا – استعراض جهود بناء القدرات في مجال إدارة الدين العام المبذولة في الأمم المتحدة وخارجها

٣٥ – من المؤسسات الدولية والإقليمية التي تعمل بنشاط لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها في مجال إدارة الديون الأونكتاد وأمانة الكومنولث وصندوق النقد الدولي ومعهد إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لشرق أفريقيا وجنوبها ومشروع التدريب على إدارة الدين في وسط أفريقيا وغربها ومعهد غرب أفريقيا لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتاد).

٣٦ – وتشمل المساعدة التي تقدمها هذه الوكالات تقديم الدعم إلى البلدان في تسهيل العمليات اليومية (أي تسجيل وإدارة معاملات الديون وتوافر قاعدة بيانات شاملة للديون)؛ وتقديم الدعم في تحليل حافظة الديون والمخاطر والقدرة على تحمل الدين؛ وتقديم المشورة في صياغة استراتيجيات الدين وفي إعادة هيكلة الديون. ومن الأهمية بمكان بناء القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية للبلدان النامية على إدارة ديونها بصورة أكثر فعالية.

٣٧ – وتمشيا مع المفهوم الهرمي لبناء القدرات الذي استحدثه الأونكتاد في عام ٢٠٠١، والذي تبنته العديد من المؤسسات الأخرى عقب ذلك، فإن المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون يجب أن تتبع نهجا شاملا. وتتوقف صياغة استراتيجية الديون على تحليل الديون، الذي يتوقف بدوره على توافر الإحصاءات والمعلومات الموثوق بها عن الديون. ولذلك، يجب أن يتم بناء القدرات على جميع المستويات المختلفة، ولا يمكن لمؤسسة واحدة أن تقدم الدعم بصورة كافية في جميع المجالات.

٣٨ – ولتغطية جميع احتياجات بناء القدرات، يركز مقدمو المساعدة التقنية على تقديم الدعم وفقا لمزاياهم النسبية في مختلف مجالات إدارة الديون. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج الأونكتاد لنظام إدارة الديون والتحليل المالي وأمانة الكومنولث يقدمان الدعم في أنشطة ”المراحل النهائية“، بما في ذلك الاحتفاظ بقواعد بيانات الديون والتأكد من صحة بيانات الديون، والمعاملات اليومية للديون، وإحصاءات الديون والتحليل الأساسي للديون. ونتيجة لذلك، تشمل المساعدة تنفيذ برمجيات لإدارة الديون، وما يتصل بذلك من تدريب ودعم مستمر. أما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيركزان مساعدتهما على المهام التي

تندرج أكثر ضمن ''المراحل التمهيدية''، ومنها التقييمات الشاملة للاحتياجات، والتحليل المتقدم للديون، والقدرة على تحمل الديون، وتخفيف عبء الديون، واستراتيجيات الديون (ضمن إطار الاقتصاد الكلي الأشمل). وفي السياق نفسه، فإن برنامج بناء القدرات للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي تنفذه المؤسسة الدولية لتخفيف عبء الديون، وأربع منظمات إقليمية (مشروع التدريب على إدارة الدين في وسط أفريقيا وغربها التابع لمصرف دول وسط أفريقيا/المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا)، ومعهد إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لشرق أفريقيا وجنوبها، ومعهد غرب أفريقيا لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية، ومركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية) يقوم ببناء القدرات على تصميم وتنفيذ استراتيجيات الديون وتحليل القدرة على تحمل الديون. وتوفر وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الدعم المؤسسي لتحسين إدارة الديون. ويقدم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث دعما تدريبيا على الإنترنت في بعض جوانب إدارة الديون بما فيها التدريب القانوني. وتعقد المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات حلقات عمل بشأن إدارة الديون لمراجعي الحسابات على الصعيدين الوطني والدولي. وتقدم المنظمات الإقليمية الدعم للبلدان في أنشطة المرحلتين التمهيدية والنهائية، وذلك بالتعاون مع الجهات الأخرى التي تقدم الدعم، على الصعيدين المحلي والإقليمي.

٣٩ - ويُعد تعاون مختلف مقدمي الدعم واتفاقهم على أفضل الممارسات أمرا أساسيا. وتهدف الجهود التعاونية التي يضطلع بها جميع مقدمي المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات على إدارة الديون إلى ضمان أن يتضافر الدعم المقدم من كل جهة مع ما تقدمه الجهات الأخرى، وأن يجري تبادل أفضل الممارسات. ويشكل عدد من المنظمات الدولية، على سبيل المثال، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، التي تتفق على أفضل الممارسات الدولية في إعداد التقارير الإحصائية. وكان من إنجازات فرقة العمل هذه ''دليل الديون الخارجية''، الذي يقدم توصيات بشأن الإبلاغ عن الديون. ومن أجل زيادة تيسير تطبيق هذه الممارسات الفضلى والمعايير المتفق عليها، تتضمن أدوات بناء القدرات، مثل برمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي، نظاما لتصنيف وترميزا للسلع يسمح للبلدان بإعداد تقارير وفقا لتوصيات الدليل.

٤٠ - ومن الأمثلة على التعاون بين مختلف المؤسسات أيضا تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية المشتركة لبناء القدرات، على الصعيد القطري أو الإقليمي. وينظم الأونكتاد بانتظام حلقات عمل مشتركة مع منظمات إقليمية مثل معهد إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لشرق أفريقيا وجنوبها ومشروع التدريب على إدارة الدين في وسط أفريقيا وغربها، في مجالات مثل إنشاء قواعد بيانات الديون، والتأكد من صحة البيانات، والإبلاغ عن

الديون. كما يساهم بنشاط في حلقات عمل صندوق النقد الدولي بشأن الإحصاءات أو يشترك في تنظيمها، أو يعمل مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من أجل التحقق من صحة البيانات الديون ومراقبة جودتها.

٤١ - وهناك عدد من الأدوات وضعت على مر السنين لتسهيل عملية بناء القدرات؛ منها نظام إدارة الديون والتحليل المالي الذي وضعه الأونكتاد، وبرمجيات نظام تسجيل الديون وإدارتها الذي وضعته أمانة الكومنولث. وتعتمد غالبية البلدان النامية في الوقت الحاضر إما على برمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي أو نظام أمانة الكومنولث لتسجيل الديون وإدارتها في إدارة المعلومات عن ديونها، سواء كانت خارجية أو داخلية، عامة أو خاصة. ومن البرامجيات أيضا نموذج القدرة على تحمل الديون، الذي وضعه البنك الدولي، كجزء من اتفاق الشراكة بين المنظمات الثلاث. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كان ٥٦ بلدا يستخدم فعلا نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وكان نحو ٥٠ بلدا يستخدم نظام تسجيل الديون وإدارتها الذي وضعته أمانة الكومنولث.

٤٢ - ويقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حاليا بوضع أدوات إضافية لإجراء تحليل الديون وإستراتيجيتها، بمشاركه نشطة من جانب الجهات الأخرى التي تقدم المساعدة التقنية. ومن هذه الأدوات الجديدة برنامج استراتيجية الديون على المدى المتوسط، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات في البلدان التي استفادت من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، بالإضافة إلى أداة جديدة لتقييم أداء إدارة الديون، وهي منهجية تهدف إلى تقييم أداء الحكومة لمهام إدارة الديون.

سادسا - الاستنتاجات المتعلقة بالسياسة العامة

٤٣ - إلى وقت قريب، كانت وجهة النظر المتعارف عليها في معظم الأوساط الإنمائية والأكاديمية، أن الحصول على موارد خارجية شرط ضروري، إن لم يكن كافيا، لدفع عجلة النمو في البلدان الفقيرة. وهذا الرأي، الذي يتفق مع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة، واستراتيجيات التمويل الإنمائي التقليدية، يشكل الأساس الفكري لتوافق آراء مونتيري. ولكن هذا الرأي لم تؤيده الأدلة المستمدة من واقع التجربة. ففي أثناء السنوات القليلة الأخيرة، كانت بلدان نامية عديدة تنمو بمعدلات سريعة، وتحقق، في نفس الوقت، فوائض كبيرة في حساباتها الجارية وتسدد ديونها الخارجية.

٤٤ - وهذا لا يعني أن الحصول على موارد خارجية لا يقوم بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية، وإنما يعني أنه ليس ضروريا لجميع البلدان في جميع الأوقات. وهناك تحديان

رئيسيان لأي جدول أعمال بشأن الدين الخارجي، أولهما تحديد البلدان الأكثر قدرة على الاستفادة من الموارد الخارجية، والآخر هو تنفيذ استراتيجيات إدارة الدين التي تحد إلى أقصى قدر من خطر نشوء أزمة مديونية. أما القدرة على السداد (المفهوم الأساسي في التحليل العادي للقدرة على تحمل الديون) والحاجة إلى موارد خارجية، فهما مفهومان مختلفان. فهناك بلدان تواجه وضع مديونية لا يمكن تحمله وتحتاج إلى مزيد من الموارد، وهناك بلدان أخرى لا تواجه مشاكل في تحمل مستوى مديونية مرتفع ولكنها في وضع يمكن فيه لصافي تدفق الموارد الخارجية أن يحدث آثارا ضارة على جانب الاقتصاد الكلي وأثرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي عند إجراء مراجعة أخرى لإطار القدرة على تحمل الديون في البلدان المنخفضة الدخل أن تهدف هذه المراجعة إلى تحديد أفضل السبل لتلبية الاحتياجات التمويلية لهذه المجموعات المختلفة من البلدان.

٤٥ - وينبغي للسياسات الداخلية التي تهدف إلى تأمين القدرة على تحمل الدين الخارجي أن تستكمل تحليل القدرة على تحمل الدين على المستوى الاقتصادي الكلي، بإجراء تقييم دقيق لاستدامة كل مشروع. فقبل الاقتراض من الخارج بشروط تجارية، ينبغي للبلد إجراء تقييم لكل مشروع، للتأكد من أن عائده الاجتماعي أعلى من تكلفة الأموال، وأنه سيولد العملة الأجنبية اللازمة لخدمة الدين، وأن تدفق الموارد يتمشى مع جدول سداد عقد الدين. وفي البلدان المنخفضة الدخل، قد لا تفي بعض المشاريع ذات العائد العالي بالشرطين الثاني والثالث، ولذلك ينبغي أن تموّل هذه المشاريع بمنح وقروض بشروط تساهلية. ومن أمثلة الحاجة إلى المزيد من المعونات هناك الأزمة الغذائية الراهنة. فمن أجل التخفيف من الأثر السلبي لارتفاع أسعار الغذاء على قطاعات السكان الأكثر فقرا، تحتاج بعض البلدان النامية إلى زيادة الإعانات الغذائية، وهذا سيترك أثرا سلبيا على استدامة الوضع المالي، وسيترك في حالة البلدان المستوردة للأغذية على أساس صاف، أثرا سلبيا على قدرتها لأن تتحمل أعباء الديون الخارجية.

٤٦ - ولما كانت نسبة متزايدة من اقتراض بلدان الأسواق الناشئة مصدرها القطاع الخاص، فإن هذه البلدان تحتاج إلى أن تشرف بعناية على أنشطة الوكلاء من القطاع الخاص، وأن تحول دون أن يؤدي اقتراض القطاع الخاص إلى نشوء جوانب ضعف مفرطة في الميزانيات العمومية للمصارف والشركات المحلية. وينبغي للدول التي تصدر سندات دين سيادي في الأسواق الرأسمالية الدولية، ولديها نظام مالي محلي يعمل بشكل جيد، أن تعتمد استراتيجية للديون تندرج في إطار نهج سليم لإدارة الأصول والخصوم. وينبغي للقائمين على إدارة الديون أن يضعوا أهدافا في هذا الإطار من حيث تكلفة ومخاطر مختلف صكوك الدين

التي يتولون إصدارها، وأن يقيّموا بعناية تكاليف ومنافع إصدار صكوك الدين المشروطة وصكوك الدين من قبيل الأسهم في رأس المال.

٤٧ - ويتطلب تقييم القدرة على التحمل أيضا وجود معلومات دقيقة وحديثة بشأن حجم الدين وتكوينه، وتحتاج جميع البلدان النامية إلى آلية ناجعة لجمع بيانات الدين السيادي والإبلاغ عنه. وبينما تجمع معظم البلدان النامية بيانات عن الدين الخارجي، فنادرا ما تكون لها القدرة على تجميع المعلومات عن الدين المحلي والخارجي لمختلف كيانات القطاع العام.

٤٨ - وأخيرا، فإن إطار القدرة على تحمل عبء الديون يستند إلى أن خدمة الدين لها أولوية، ولا يشمل صراحة تقييما للاحتياجات التي يجب تلبيتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما ذكر في تقرير الأمين العام عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية فإنه ينبغي أن نعيد تعريف القدرة على تحمل الديون بحيث تعني أن يسمح مستوى الدين للبلد المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام ٢٠١٥ دون زيادة في نسب الديون (A/59/2005، الفقرة ٥٤). وقد ذُكرت أيضا اعتبارات أخرى في محافل للأمم المتحدة، مثل لجنة حقوق الإنسان التي دعت إلى صياغة مبادئ توجيهية لبرامج تخفيف عبء الدين الخارجي، من أجل ضمان ألا تؤدي الحاجة إلى خدمة الدين الأجنبي إلى الإخلال بالالتزامات المتعلقة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. وفي الوقت نفسه، فإن الاهتمام القانوني والسياسي المتزايد بمفاهيم مثل الديون الجائرة والاقتراض المتسم بالمسؤولية يضيف بعدا آخر لمفهوم القدرة على تحمل عبء الديون وقابليته للتطبيق كما هو معرّف في الوقت الراهن.

٤٩ - ويبدو أن تخفيض عبء الديون الذي نفذ خلال السنوات القليلة الأخيرة، بدلا من أن يشكل إضافة لتدفقات المعونة غير المرتبطة بتخفيف عبء الديون، كان له تأثير طارد لها. وهذا يعني أن مبادرات التخفيف من عبء الديون في تصميمها وتقييمها، يجب أن تتضمن مقياسا صريحا يبين ما إذا كان تخفيف عبء الدين يشكل إجراء إضافيا. وينبغي أن يدرك المانحون أيضا أن جهود تخفيف عبء الديون السابقة كانت غير عادلة بعض الشيء للبلدان التي كانت احتياجاتها الإنمائية كبيرة بينما كانت مستويات مديونيتها منخفضة. وينبغي أن يكفل المانحون أن البلدان ذات الدخل المنخفض التي لديها مستويات مديونية منخفضة يجب أن تكافأ على النحو الملائم لاتباعها سياسات اقتصادية كلية تتسم بالحرص، وذلك بإدماج هذه البلدان في المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

٥٠ - وتتسبب مشاكل السيولة وليس مشاكل القدرة على الدفع، في أغلب الأحوال، في حدوث الأزمات المالية وأزمات المديونية في البلدان التي تستطيع الوصول إلى الأسواق.

والعقبة الرئيسية التي تعترض القدرة على تحمل عبء الديون في البلدان المتوسطة الدخل تتمثل في عدم موثوقية الوصول إلى السوق الرأسمالية الدولية. وينبغي لصانعي السياسات في الاقتصادات المتقدمة أن يعترفوا بأن الصدمات التي ربما أدت إلى حدوث أزمة للسيولة في العالم النامي تتوقف في الغالب على عوامل خارجية مصدرها قرارات السياسة العامة الصادرة عن الاقتصادات المتقدمة. وتستدعي هذه العوامل الخارجية المزيد من التنسيق الدولي لصنع السياسات. ويمكن لصكوك الدين الابتكارية مثل السندات المربوطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي وصكوك الدين بالعملة المحلية، أن تزيد من قدرة البلدان النامية على مقاومة الصدمات الخارجية. غير أن البلدان ربما احتاجت إلى مساعدة من المجتمع الدولي لتتمكن من إصدار هذه الصكوك.

٥١ - وحتى وقت قريب، كانت البحوث والسياسات تركز على الدين الخارجي لسبب بسيط وهو عدم توافر بيانات عن الدين المحلي، ولكن جمع ونشر بيانات عن تكوين الدين العام الكلي ليس بالمهمة المستحيلة. ولأن جوانب الضعف لا يمكن تحديدها بدون الحصول على بيانات فورية وموثوقة عن تكوين الدين الخارجي والدين العام المحلي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع الجهود الرامية إلى إنتاج مثل هذه البيانات ونشرها. وثمة اتجاه في الوقت الراهن بين خبراء الاقتصاد والممارسين نحو قبول الفكرة القائلة بأن أزمات الديون تتعلق بمستويات الديون وأيضا بتكوين الديون، وأن هناك تفاعلات مهمة بين الدين العام المحلي والدين الخارجي. ونتيجة لذلك، فإن التمييز بين الدين الخارجي والدين المحلي أصبح أقل أهمية، وينبغي للحوار الدولي أن يتحول في تركيزه من الدين الخارجي إلى الدين الخارجي والعام.

٥٢ - وينبغي أن يدعم المانحون البرامج الرامية إلى تحسين قدرة البلدان النامية على إدارة الديون وجمع البيانات، وأن يكفلوا قيام جميع البلدان بالإبلاغ عن بيانات قابلة للمقارنة وتشمل الدين العام المحلي. وقد شهدت السنوات الأخيرة زخما مكثفا بين مختلف الجهات المانحة لتنسيق الجهود المتعلقة ببناء القدرات بهدف المساعدة على بناء قدرة لإدارة الديون في البلدان النامية. وبذلت جهود للحصول على فهم واضح للمزية النسبية لكل جهة مانحة في مجال بناء القدرات بالمقارنة إلى الجهات المانحة الأخرى، وجرى أيضا تعزيز الشراكات. وعلاوة على ذلك، أقر المجتمع الدولي بأهمية المعلومات عن دين القطاع العام وإدارته باعتباره منفعة عامة عالمية، وبأهميته في البرامج الشاملة لإصلاح الإدارة المالية للقطاع العام في البلدان النامية. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى إيجاد إطار أقوى للشراكة العالمية في بناء القدرات المتعلقة بإدارة الديون. ويشمل ذلك تنسيق الجهود لضمان توافر التمويل المستمر

من المجتمع الدولي لمواصلة جهود وأدوات بناء القدرات التي تعتمد عليها أغلبية البلدان النامية.

٥٣ - وحتى مع تحسين إدارة الدين وإيجاد صكوك دين أفضل وأكثر أمانا، فلا مفر من حدوث أزمات الديون. ولذلك، ينبغي ألا يتخلى المجتمع الدولي عن فكرة إنشاء آلية تهدف إلى إيجاد حل سريع لأزمات الديون وتقاسم عادل للأعباء بين الدائنين والمدينين. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكلف هيئة دولية مستقلة من جانب الدائنين والمدينين بتقييم حالة الديون في جميع البلدان التي تواجه مشاكل متعلقة بالديون الخارجية، واقتراح مستوى وشكل تدابير التخفيف من عبء الديون التي يجب أن تقدم.

المرفق

مؤشرات الدين الخارجي

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

	جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية					أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]
مجموع أرصدة الديون	١٥١٨,٩	٢٠٨٥,٨	٢٤٢١,١	٢٧٤٠,٢	٢٩٨٣,٧	٣٣٥٧,٢	١٩١,٧	٢٢٩,٥	٢١٨,٩	٢١٦,٣	١٧٣,٥	١٩٣,٨
الدين الطويل الأجل	١٢٣٤,١	١٦٦٥,١	١٩٦٩,٨	٢١٢٨,٦	٢٣٠٥,٣	٢٥٥٧,٨	١٥٨,٥	١٧٩,٩	١٧٩,٦	١٧٨,١	١٢٦,٩	١٤٦,١
الخاص (الحصة)	٤٧,٧	٥٣,٦	٥٩,٧	٦٥,٩	٧١,٨	٧٤,٧	٢٥,١	٢٤,٢	٢١,٤	٢٣,٩	٣٠,٢	٣٧,٣
الخاص غير المكفول (الحصة)	٨,٣	٢٠,١	٢٨,٦	٣٥,٨	٤٥,٠	٤٧,٨	٤,١	٥,٤	٥,٧	٤,٨	٧,٣	١٣,٧
الدين القصير الأجل	٢٤٦,٧	٣٥٦,٣	٣٦٧,١	٥٦٢,٤	٦٥٨,٢	٧٨٣,١	٢٦,٣	٤١,٦	٣٢,٣	٣٢,٢	٤٣,٤	٤٤,٥
خدمة الدين	١٥٥,٦	٢٦٣,٥	٣٨٣,٢	٥٠٦,٧	٥٧٣,٤	٥٢٣,٠	١٠,٠	١٥,٠	١٢,٨	٢٠,١	٢١,٤	١٦,٨
الاحتياطيات الدولية	٢٧٦,٢	٥٦٣,٥	٩٩٤,٧	٢٠٥٣,١	٢٧٠١,٥	٣٧١٨,٧	١٥,٩	٢٥,٧	٤١,٠	٨٤,٤	١١٧,٦	١٤٧,٥
المتأخرات	١٢٣,٥	١٢٨,٥	١١٣,٤	١٠٥,٧	١١٢,٨	١٠٦,٥	٤٠,٢	٦٠,٥	٤٤,٠	٣٩,٣	٤١,٧	٣٦,٥
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)												
خدمة الدين إلى الصادرات	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٨	١٣,٦	١٢,٦	٩,٧	١٢,٨	١٥,١	١٠,٢	٨,٣	٧,٤	٥,٠
مجموع الدين إلى الصادرات	١٧٩,٧	١٤٧,٥	١١٩,٤	٧٣,٦	٦٥,٨	٦٢,٠	٢٤٥,٤	٢٣١,٩	١٧٠,٥	٨٨,٨	٥٩,٨	٥٧,٨
خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	٤,٠	٤,٨	٦,١	٥,٢	٥,١	٣,٨	٣,٦	٤,٧	٣,٧	٣,٥	٣,٢	٢,٢
مجموع الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	٣٨,٥	٣٨,٣	٣٨,٤	٢٨,٤	٢٦,٤	٢٤,٤	٦٨,٧	٧٢,٢	٦١,٥	٣٧,١	٢٦,٢	٢٥,٤
الاحتياطيات إلى الدين القصير الأجل	١١٠,٤	١٥٨,٢	٢٦٣,٦	٣٦٥,١	٤١٠,٤	٤٧٤,٩	٦٢,٧	٦١,٧	١٢٩,٢	٢٦٢,٠	٢٧٠,٦	٣٣١,٨
الاحتياطيات إلى الكتلة النقدية M2	١٤,٢	١٩,٥	٢١,٢	٢٨,٩	٣١,٥	٣٤,٧	١٤,٩	٢١,٠	٢٦,٨	٣٠,٩	٣٥,١	٣٣,١

	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					
	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]
مجموع أرصدة الديون	١٤٧,٤	١٦٠,٦	١٥٣,٩	١٤٨,٩	١٤١,٣	١٥١,٣	٤٨٣,٩	٦٦٤,٧	٧٧٩,٣	٧٤٦,٩	٧٣٤,٥	٧٨٧,٦
الدين الطويل الأجل	١٢٢,٩	١٣٨,٥	١٣٠,٤	١٢٤,٦	١١٦,٥	١٢٥,٦	٣٧٥,٤	٥١٩,٤	٦٥٠,٥	٦٢٥,٢	٦٢٧,٥	٦٥١,٩
الخاص (الحصة)	٣٤,٥	٢٦,٤	٣٠,١	٣٩,٦	٤٢,٠	٤٤,٢	٦٤,٥	٧٣,٠	٧٨,٢	٧٨,٧	٨٠,٦	٨٢,١
الخاص غير المكفول (الحصة)	١,٢	٣,٥	٤,٥	٦,٧	٧,٢	١٠,١	١١,٧	٢٨,٣	٣٥,٤	٣٣,٣	٣٦,٧	٣٨,٩
الدين القصير الأجل	٢٢,٧	١٩,٥	٢١,٢	٢٣,٧	٢٤,٤	٢٥,٣	٩٣,٠	١٢٢,٦	٩٨,٤	١٠٨,٥	١٠٦,٢	١٣٥,٠
خدمة الدين	٨,٥	١١,٥	١٤,٧	٥,٦	٥,٧	٥,٦	٤٣,٥	١٣,٥	١٨,٣	٢٧,٦	٣٥,٢	٣٥,١
الاحتياطيات الدولية	١٨,٨	١٩,٧	١٩,٠	٢١,٧	٢٩,٩	٢٠,١	٥١,٨	١١٠,١	١٥٥,٧	١٦١,٥	١٩٤,٨	١٤٦,٠
متأخرات	٢٧,٥	٤٥,٨	٧٤,٠	١٣٤,٨	١٧٤,١	٢١٦,٩	٩٢,٠	١٦٠,٥	١٧٦,٢	٢٥٧,٣	٣١٢,٨	٤٤٤,٧
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)												
خدمة الدين إلى الصادرات	٢٠,١	١٨,١	١٢,٥	٨,٧	١٠,٤	٦,١	٢٥,٠	٣١,٨	٣٣,٨	٢٢,٨	٢٣,٠	١٥,٣
مجموع الدين إلى الصادرات	١٥٧,٦	١٤٨,٦	١٠١,١	٥٩,٨	٤٩,١	٤٥,٩	٢٣٥,٢	١٩٣,٨	١٦٩,٠	١٠٥,٤	٨٦,٨	٨٢,٥
خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	٨,٢	٦,١	٤,٦	٣,٨	٤,٦	٢,٦	٤,١	٥,٨	٨,٥	٦,٦	٦,٩	٤,٤
مجموع الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	٦٤,٠	٤٩,٥	٣٧,٥	٢٦,٢	٢١,٩	١٩,٥	٣٨,٨	٣٥,٣	٤٢,٧	٣٠,٦	٢٥,٨	٢٣,٧
الاحتياطيات إلى الدين القصير الأجل	١٢٤,٥	٢٣٥,٣	٣٤٩,٨	٥٦٧,٧	٧١٣,٨	٨٥٧,٣	٩٧,٤	١٣١,٠	١٨١,٨	٢٣٧,١	٢٩٤,٥	٣٢٩,٥
الاحتياطيات إلى الكتلة النقدية M2	١٥,٦	٢٢,٥	٢٤,٢	٣١,٢	٣٣,٥	٣٣,٤	١٧,٧	٢٦,٩	٢٥,٥	٢٧,٠	٢٧,٤	٣٣,٤

	شرق آسيا والمحيط الهادئ						جنوب آسيا					
	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]
مجموع أرصدة الديون	٣٠٠,٥	٥٠٢,٤	٥٣٣,٢	٦١٤,١	٦٦٠,٠	٧١٥,٦	١٣٨,١	١٥٢,٢	١٧١,٢	١٩١,٣	٢٢٧,٣	٢٤٠,٣
الدين الطويل الأجل	٢٣٩,٧	٣٨٢,٨	٤٠٧,٨	٣٨٧,٠	٤١٣,٤	٤٣٧,٣	١٢٢,٠	١٤٠,٠	١٦١,٧	١٧٧,٣	٢٠٩,٦	٢٢٠,٠
الخاص (الحصة)	٤٧,٥	٥٩,٤	٥٦,٨	٥٥,٧	٥٨,٢	٦١,٣	٢٤,٧	٢٨,١	٣٤,٠	٣٧,٩	٤٣,٧	٤٦,٦
الخاص غير المكفول (الحصة)	١٥,٦	٣١,٤	٣٣,٥	٣٤,٣	٣٨,٣	٤١,٦	٢,٧	٧,٣	١٢,٨	١٩,٩	٣٩,٤	٢٧,٩
الدين القصير الأجل	٥٩,٢	١١٣,٦	١١٢,٠	٢١٨,٦	٢٤٦,٣	٢٧٨,١	٩,٧	٨,٧	٧,٢	١١,٨	١٥,٤	١٨,٢
خدمة الدين	٨,٤	١٤,٢	١٨,٣	٢٤,٧	٢٤,٧	٢٤,٥	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٠
الاحتياطيات الدولية	٣٧,٤	٦٠,٠	٨٠,٤	٨٢,٧	٨٥,٩	٩٠,٥	١٢,١	١٧,٠	١٩,٤	٢٨,٢	٢٢,٠	٢٣,٩
المتأخرات	٩٦,٩	٢١٣,٢	٤٤٧,٥	١٠٢٠,٤	١٣١٥,٧	١٨٥٦,٨	١٨,٢	٣٣,٥	٨٤,٢	١٥٦,٧	١٩٨,٥	٢٧٧,٣
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)												
خدمة الدين إلى الصادرات	١٥,٥	١٢,٧	١١,٢	٥,٩	٥,٠	٤,٣	٢٥,١	٢١,٧	١٥,٢	١١,٩	٧,٥	٦,٩
مجموع الدين إلى الصادرات	١٢٣,٩	١٠٦,١	٧٤,٤	٤٣,٨	٣٨,٢	٣٤,٢	٢٨٨,٣	١٩٣,٤	١٣٨,٧	٨٠,٧	٧٧,٦	٦٩,٨
خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	٤,٦	٤,٢	٤,٢	٢,٧	٢,٤	٢,١	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٢,٨	١,٩	١,٧
مجموع الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	٣٧,٠	٣٥,٤	٢٧,٧	٢٠,٢	١٨,٤	١٦,٣	٣٦,٥	٢٩,٥	٢٥,٣	١٨,٨	١٩,٨	١٧,١
الاحتياطيات إلى الدين القصير الأجل	١٦٧,٦	١٩٥,٥	٣٩٥,٧	٤٦٦,٧	٥٣٤,١	٦٦٧,٦	٢٢٩,٦	٣٩٧,٢	١١٣٣,٣	١٣٢٥,٧	١٢٨٦,٢	١٥٢٠,٦
الاحتياطيات إلى الكتلة النقدية M2	١٤,٠	١٥,٠	١٦,٧	٢٦,٣	٢٨,٣	٣٢,٧	١٠,١	١٣,٣	١٩,٦	٢٣,٠	٢٤,٨	٢٦,٨

	أوروبا ووسط آسيا				
	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]
مجموع أرصدة الديون	٢٥٧,٣	٣٧٦,٤	٥٦٤,٨	٨٢٢,٧	١٠٤٧,٠	١٢٦٨,٥
الدين الطويل الأجل	٢١٥,٧	٣٠٤,٦	٤٣٩,٨	٦٣٦,٤	٨١١,٣	٩٧٧,٠
الخاص (الحصة)	٥٦,٠	٥٤,٦	٦٨,٩	٨٤,١	٩٠,١	٩١,٦
الخاص غير المكفول (الحصة)	٤,٣	١٤,٠	٣٦,٣	٥٨,١	٦٧,٧	٧٠,٩
الدين القصير الأجل	٣٥,٧	٥٠,٤	٩٦,١	١٦٧,٥	٢٢٢,٤	٢٨٢,٠
خدمة الدين	٢٢,٨	٢٨,٤	١٧,٨	٨,٤	٥,٣	٤,٨
الاحتياطيات الدولية	٢٥,٥	٤١,٧	٩٥,٩	١٩٢,٤	٢١٩,٣	٢٢٥,٨
متأخرات	٢٥,٩	٨٤,٩	١٧١,٨	٣٩٩,٦	٥٨٢,٨	٧٨٦,١
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)						
خدمة الدين إلى الصادرات	٢١,٧	١٣,١	٢٠,٧	٢١,٧	٢٠,٠	١٦,٧
مجموع الدين إلى الصادرات	١٩١,٦	١١٨,١	١٢٥,٥	٩٢,٦	٩٥,٦	٩٤,١
خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	٢,٦	٤,٢	٨,٧	٩,٥	٩,٠	٧,٣
مجموع الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	٢٦,٥	٣٨,٣	٥٢,٣	٤٠,٧	٤٣,٢	٤٠,٩
الاحتياطيات إلى الدين القصير الأجل	٧٤,١	١٧٢,٤	١٧٣,٢	٢٣٨,٦	٢٦٢,٠	٢٧٨,٨
الاحتياطيات إلى الكتلة النقدية M2	١١,٨	٢٨,٣	٣٧,٤	٤٥,٢	٥١,٣	٤٩,٨

المصدر: حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي الواردة في ''تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٨''، (قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت) و ''البلدان النامية'' حسب تعريفها في قاعدة البيانات تلك.

(أ) أرقام تقديرية.